الأمم المتحدة

A/64/421

الجمعية العامة

Distr.: General
14 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٤ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تقرير اللجنة الثانية

المقررة: السيدة دينيس **ماكويد** (أيرلندا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بناء على توصية من المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والستين البند المعنون ''تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)''، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها ٣٠ و ٣١ و ٣٤ و ٤١، المعقودة في ٣ و ٤ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/64/SR.30 و ٣١ و ٣٤ و ٤١). ويوجَّه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى السابعة المعقودة في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/64/SR.2-7).

181209 181209 09-64725 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٣ - وللنظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (A/64/260)؛

(ب) مذكرة من الأمين العام (A/64/317) يحيل بها تقريره عن التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل (A/2009/80)؛

(ج) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن دورته الثانية والعشرين المعقودة في نيروبي في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (A/64/8)؛

(د) رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة يحيل بها إعلان مسقط بشأن المياه الذي اعتمده المنتدى الوزاري المعني بالمياه التابع لمجموعة الـ ٧٧، المعقود من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (A/64/65).

٤ - وفي الجلسة ٣٠ المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة بيانا استهلاليا (انظر A/C.2/64/SR.30).

ثانياً - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/64/L. 32 و A/C.2/64/L.70

٥ - في الجلسة ٣٤ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل السودان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان ''تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)'' (A/C.2/64/L.32)، وتصويبه شفويا، ونصه كالتالي:

''إن الجمعية العامة،

''**إذ تشير** إلى قراراتها ٣٣٢٧ (د-٢٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١١٥/٣٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٢٠٥/٥٦ و ٢٠٦/٥٦ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٧٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٦/٥٨ و ٢٢٧/٥٨ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣٩/٥٩

المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٦/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٩٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

”**وإذ تحيط علماً** بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٦٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وبمقررات المجلس ٣٠٠/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٢٩٨/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ٢٤٧/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٤٩/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ٢٣٩/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٣٨/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩،

”**وإذ تشير** إلى الهدف الوارد في إعلان الأمم المتحدة للألفية، المتمثل في تحقيق تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، والهدف الوارد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (’خطة جوهانسبرغ التنفيذية‘)، المتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين يتعذّر عليهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

”**وإذ تشير أيضاً** إلى جدول أعمال الموئل، والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل على تحقيق تحسّن ملموسٍ في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، وإذ تسلم بالحاجة الماسة إلى توفير مزيد من الموارد من أجل إيجاد السكن الميسور التكلفة والهياكل الأساسية المتصلة بالإسكان، وإيلاء الأولوية لمنع نشوء أحياء فقيرة وتحسين الأحياء الفقيرة القائمة، وتشجيع تقديم الدعم إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة التابع لها،

”**وإذ تسلم** بما قد يكون للأزمة المالية الحالية من أثر سلبي في قدرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) على تعبئة الموارد وتعزيز

استخدام الحوافز والتدابير المتعلقة بالأسواق، وكذلك حشد الموارد المالية المحلية والدولية لدعم استثمارات القطاع الخاص في المساكن الميسورة التكلفة،

”**وإذ ترحب** بالتقدم الذي أحرزه موئل الأمم المتحدة في تنفيذ خطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وبالجهود الذي يبذلها، بوصفه وكالة غير مقيمة، في مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على إدماج جدول أعمال الموئل في صلب أطرها الإنمائية،

”**وإذ تلاحظ** الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز تعاونه مع المصارف الإنمائية الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية المحلية بغرض الجمع بين رأس المال العام والخاص وأنشطة بناء القدرات وإصلاح السياسات من أجل تعزيز إمكانية حصول الفقراء على المياه وخدمات الصرف الصحي والمساكن الميسورة التكلفة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ ترحب** بعرض حكومة البرازيل ومدينة ريو دي جانيرو استضافة الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠،

”**وإذ تعيد تأكيد** الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مساعدة البلدان النامية على تنمية القدرات اللازمة لتحقيق أهدافها الوطنية، بما في ذلك ما يتصل منها بالمستوطنات البشرية المستدامة والتنمية الحضرية،

”**وإذ تشير** إلى أنها دعت مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة إلى إبقاء التطورات التي تشهدها نظم تمويل الإسكان قيد الاستعراض في ضوء الأزمة المالية الحالية، وقررت دراسة إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع،

”**وإذ تسلّم** باستمرار الحاجة إلى زيادة المساهمات المالية التي يمكن التنبؤ بها لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية من أجل كفالة التنفيذ العالمي، في الوقت المناسب وبصورة فعالة وملموسة، لجدول أعمال الموئل والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة والأهداف الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة جوهانسبرغ التنفيذية،

”**وإذ تسلم أيضاً** بالتقدم الذي يحرزه موئل الأمم المتحدة في تطوير الصندوق الاستئماني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد التابع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، الذي أنشأه مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في قراره ٢١/١٠،

”١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن التنفيذ المنسّق لجدول أعمال الموئل، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛

”٢ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة تجاه استمرار تنفيذ خطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وتشجع الحكومات القادرة على المساهمة في موئل الأمم المتحدة وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين على القيام بذلك من أجل مواصلة تعزيز جهوده في ميدان الإصلاح المؤسسي وتوخي التفوق الإداري، بما في ذلك الإدارة القائمة على تحقيق النتائج؛

”٣ - **تؤكد ضرورة** قيام الحكومات، في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية للدول الأعضاء، بتقييم سياساتها الإسكانية والمتصلة بالهياكل الأساسية، الرامية إلى تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من سكان المناطق الحضرية، وبخاصة احتياجات الفقراء والفئات الضعيفة الأخرى، وتطلب إلى موئل الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الحكومات في هذا الصدد؛

”٤ - **تشجع** الحكومات على ترويج مبادئ وممارسات التحضر المستدام وعلى تعزيز دور وإسهام سلطاتها المحلية في تطبيق تلك المبادئ والممارسات، بغية تحسين الظروف المعيشية لسكان الحضر المستضعفين، بمن فيهم سكان الأحياء الفقيرة وفقراء الحضر، وكمساهمة مهمة من جانبها في التخفيف من أسباب تغير المناخ والتكيف مع آثار تغير المناخ والحد من المخاطر وأوجه الضعف في عالم تتزايد مناطقه الحضرية بسرعة، بما في ذلك المستوطنات البشرية الموجودة في النظم الإيكولوجية الهشة، وتدعو الجهات المانحة الدولية إلى دعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد؛

”٥ - **تؤكد** الحاجة إلى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بطرق من جملتها التعاون الثلاثي، ولا سيما عن طريق حشد الموارد المالية على أساس مستدام وتوفير المساعدة التقنية وتشجيع التعاون فيما بين المدن؛

”٦ - **تكرر دعوتها** إلى مواصلة تقديم الدعم المالي إلى موئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات، وتدعو الحكومات القادرة على توفير تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به ومزيد من المساهمات غير المخصصة، وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين، إلى القيام بذلك من أجل دعم الأهداف الاستراتيجية والمؤسسية للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ودعم حملتها العالمية للتحضر المستدام؛

”٧ - **تدعو** الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية إلى التبرع بسخاء لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك التبرع للصندوق الاستئماني للمياه والصرف الصحي، ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة، والصناديق الاستئمانية للتعاون التقني، بغرض تمكين موئل الأمم المتحدة من مساعدة البلدان النامية على حشد الاستثمارات العامة ورؤوس الأموال الخاصة من أجل تحسين أحوال الأحياء الفقيرة وتوفير مرافق الإيواء والخدمات الأساسية؛

”٨ - **تحيط علما** بالتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع النموذجية للصندوق الاستئماني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد التابع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، وتحث الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، في هذا الصدد، على المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني؛

”٩ - **تشجع** موئل الأمم المتحدة على مواصلة بحث إمكانية عقد اجتماع خاص رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نظم تمويل الإسكان، في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية؛

”١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة من الموارد قيد الاستعراض لتعزيز فعاليته في دعم السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية في بلوغ الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير المياه والصرف الصحي وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية وخطة جوهانسبرغ التنفيذية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

”١١ - **تكرر دعوتها** للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يدرج التحضر المستدام والحد من الفقر في المدن وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة في عملية متابعة نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية ذات الصلة بوصفها مسألة جامعة؛

”١٢ - **تشدد** على أهمية موقع مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض، لإتاحة تقديم الخدمات اللازمة لموئل الأمم المتحدة وغيره من الأجهزة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في نيروبي على نحو فعال؛

”١٣ - **تقرر** أن تعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، في عام ٢٠١٦؛

”١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

”١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، البند المعنون ’تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)‘.

٦ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها ٤١ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان ”تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)“ (A/C.2/64/L.70)، مقدم من مقررة اللجنة بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.32.

٧ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على اقتراح الرئيس القاضي بعدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.70.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٩ - وفي الجلسة ٤١ أيضا، صوتت المقررة مشروع القرار شفويا بالاستعاضة عن عبارة ”الأزمات الاقتصادية والمالية“ بكلمة ”الأزمة“ في السطر الثاني من الفقرة ٣ من المنطوق (انظر A/C.2/64/SR.41).

١٠ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/64/L.70 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٢).

١١ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/64/L.70، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/64/L.32 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

١٢ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٣٢٧ (د-٢٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١١٥/٣٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٢٠٥/٥٦ و ٢٠٦/٥٦ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٧٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٦/٥٨ و ٢٢٧/٥٨ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣٩/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٦/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٩٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢١/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تحيط علماً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٦٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وبمقررات المجلس ٣٠٠/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٢٩٨/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ٢٤٧/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٤٩/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ٢٣٩/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٣٨/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩،

وإذ تشير إلى الهدف الوارد في إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)]، المتمثل في تحقيق تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، والهدف الوارد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية'')[(٢)]، المتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين يتعذّر عليهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تشير أيضاً إلى جدول أعمال الموئل[٣]، والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة[٤]، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]، التي تهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل على تحقيق تحسّن ملموسٍ في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، وإذ تسلم بالحاجة الماسة إلى توفير مزيد من الموارد من أجل إيجاد السكن الميسور التكلفة والبنية التحتية الأساسية المتصلة بالإسكان، وإيلاء الأولوية لمنع نشوء أحياء فقيرة وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة القائمة، وتشجيع تقديم الدعم إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة التابع لها،

وإذ تسلم بما للتدهور البيئي، بما في ذلك تغير المناخ والتصحر وفقدان التنوع البيئي، من أثر سلبي على المستوطنات البشرية،

وإذ تسلم أيضا بأن الأزمة المالية الحالية يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا في قدرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) على تعبئة الموارد والترويج لاستخدام الحوافز واتخاذ تدابير تجارية ملائمة، وكذلك حشد الموارد المالية المحلية والدولية، من أجل دعم استثمارات القطاع الخاص في المساكن الميسورة التكلفة،

وإذ ترحب مع التقدير بالمساهمة الهامة التي يقدمها موئل الأمم المتحدة، في نطاق ولايته، في زيادة فعالية الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التعافي من تلك الحالات وإعادة البناء، وأيضا بالقرار المتعلق بضم موئل الأمم المتحدة إلى عضوية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات،

وإذ تسلم بأهمية البعد الحضري لعملية القضاء على الفقر وضرورة إدماج مسألتي المياه والصرف الصحي وغير ذلك من المسائل في إطار شامل للتنمية المستدامة،

---

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ - ٢/٢٥، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تسلم أيضا بما لسياسات تطبيق اللامركزية من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على نحو يتماشى مع جدول أعمال الموئل[٣] والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ترحب بالتقدم الذي أحرزه موئل الأمم المتحدة في تنفيذ خطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وبالجهود التي يبذلها بوصفه وكالة غير مقيمة، في مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على إدماج جدول أعمال الموئل في صلب أطرها الإنمائية،

وإذ تلاحظ طلب مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة الوارد في قراره ٢٢/٥[٧] بإجراء دراسة مشتركة لهيكل إدارة موئل الأمم المتحدة بغرض تحديد وتنفيذ الطرق الكفيلة بتحسين الشفافية، والمساءلة، والكفاءة والفعالية في أداء الهيكل الحالي للإدارة، وتحديد الخيارات المتاحة لإحداث أي تغييرات أخرى ممكنة ذات صلة بذلك، لعرضها على مجلس الإدارة للنظر فيها في دورته الثالثة والعشرين، ولكي تبدأ المديرة التنفيذية العمل في وضع اختصاصات لهذه العملية،

وإذ تلاحظ أيضا الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة من أجل تعزيز تعاونه مع المصارف الإنمائية الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية المحلية بغرض الجمع بين رأس المال العام والخاص وأنشطة بناء القدرات وإصلاح السياسات من أجل تعزيز إمكانية حصول الفقراء على المياه وخدمات الصرف الصحي والمساكن الميسورة التكلفة وذلك لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ترحب بعرض حكومة البرازيل ومدينة ريو دي جانيرو استضافة الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠،

وإذ تعيد تأكيد الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مساعدة البلدان النامية على تنمية القدرات اللازمة لتحقيق أهدافها الوطنية، بما في ذلك الأهداف المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والمناطق الحضرية،

وإذ تشير إلى أنها دعت مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة إلى أن يبقي قيد الاستعراض التطورات التي تشهدها نظم تمويل الإسكان في ضوء الأزمة المالية الحالية، وإلى قرارها دراسة

---

(٧) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٨ (A/64/8) المرفق الأول، الفرع باء.

إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، وإلى تقديرها للجهود التي بذلها مجلس الإدارة في هذا الصدد في دورته الثانية والعشرين،

وإذ تسلّم باستمرار الحاجة إلى زيادة المساهمات المالية التي يمكن التنبؤ بها لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية من أجل كفالة التنفيذ العالمي، في الوقت المناسب وبصورة فعالة وملموسة، لجدول أعمال الموئل والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة والأهداف الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة جوهانسبرغ التنفيذية،

وإذ تسلم أيضاً بالتقدم الذي يحرزه موئل الأمم المتحدة في تطوير الصندوق الاستئماني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد التابع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، الذي أنشأه مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في قراره ٢١/١٠[٨]،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن التنفيذ المنسّق لجدول أعمال الموئل[٩]، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)[١٠]؛

٢ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لمواصلة تنفيذ خطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وتشجع الحكومات القادرة على المساهمة في موئل الأمم المتحدة، وكذلك الأطراف المعنية الأخرى، على القيام بذلك من أجل مواصلة تعزيز جهوده في ميدان الإصلاح المؤسسي وتوخي الامتياز في العمل الإداري، بما في ذلك الإدارة القائمة على تحقيق النتائج؛

٣ - **تؤكد ضرورة** أن تقوم الدول الأعضاء، وهي تضع في اعتبارها جملة أمور منها الأزمة العالمية الحالية، بتقييم سياساتها الإسكانية المتصلة بالبنية التحتية الأساسية، الرامية إلى تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من سكان المناطق الحضرية، وبخاصة احتياجات الفقراء والفئات الضعيفة الأخرى، وتطلب إلى موئل الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الحكومات، بناء على طلبها، في هذا الصدد؛

---

(٨) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٨ (A/62/8)، المرفق الأول، الفرع باء.

(٩) انظر الوثيقة A/64/317، التي تحيل الوثيقة E/2009/80.

(١٠) A/64/260.

٤ - **تشجع** الحكومات على ترويج مبادئ وممارسات التحضر المستدام وعلى تعزيز دور وإسهام سلطاتها المحلية في تطبيق تلك المبادئ والممارسات، بغية تحقيق جملة أمور منها ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية، وتحسين الظروف المعيشية لسكان الحضر المستضعفين، بمن فيهم سكان الأحياء الفقيرة وفقراء الحضر، مساهمة مهمة من جانبها في التخفيف من أسباب تغير المناخ والتكيف مع آثار تغير المناخ والحد من المخاطر وأوجه الضعف في عالم آخذ في التحضر بسرعة، بما في ذلك المستوطنات البشرية الموجودة في النظم الإيكولوجية الهشة، وتدعو الجهات المانحة الدولية إلى دعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد؛

٥ - **تؤكد** ضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال جملة أمور منها التعاون الثلاثي، ولا سيما عن طريق حشد الموارد المالية على أساس مستدام وتوفير المساعدة التقنية وتشجيع التعاون فيما بين المدن؛

٦ - **تكرر دعوتها** إلى مواصلة تقديم الدعم المالي إلى موئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات، وتدعو الحكومات وغيرها من الجهات ذات المصلحة القادرة على توفير تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به وعلى زيادة المساهمات غير المخصصة إلى القيام بذلك من أجل دعم الأهداف الاستراتيجية والمؤسسية للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ودعم حملتها العالمية للتحضر المستدام؛

٧ - **تؤكد** على أن مسألة توافر السكن بتكلفة ميسورة أصبحت مسألة رئيسية يتعين التصدي لها من خلال تعبئة الموارد من أجل الفئات الفقيرة والضعيفة؛

٨- **تدعو** الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية إلى التبرع بسخاء لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك التبرع للصندوق الاستئماني للمياه والصرف الصحي، ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة، والصناديق الاستئمانية للتعاون التقني، بغرض تمكين موئل الأمم المتحدة من مساعدة البلدان النامية على حشد الاستثمارات العامة ورؤوس الأموال الخاصة من أجل تحسين أحوال الأحياء الفقيرة وتوفير المأوى والخدمات الأساسية؛

٩ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع النموذجية للصندوق الاستئماني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد التابع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، وتدعو في هذا الصدد الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني؛

١٠ - **تشجع** موئل الأمم المتحدة على مواصلة بحث إمكانية عقد اجتماع خاص رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التحضر المستدام وذلك لتعزيز فهم التحديات التي تواجه التحضر السريع والتي تشمل جملة أمور منها تغير المناخ ونظم تمويل الإسكان، والتخطيط الحضري والإدارة المستدامة للأراضي؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة من الموارد قيد الاستعراض لتعزيز فعاليته في دعم السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية في بلوغ الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] وخطة جوهانسبرغ التنفيذية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]؛

١٢ - **تؤكد من جديد** تشجيعها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لأن يدرج التحضر المستدام، والحد من الفقر في المناطق الحضرية، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، في عملية متابعة نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية ذات الصلة بوصفها مسألة شاملة؛

١٣ - **تشدد** على أهمية موقع مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات موئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض، ليتسنى تقديم الخدمات اللازمة لموئل الأمم المتحدة وسائر الأجهزة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة في نيروبي بشكل فعال؛

١٤ - **تحيط علما** بتوصية مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة الواردة في قراره ٢٢/١[٧]، وبعد أن نظرت في مسألة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، في عام ٢٠١٦، تطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن هذه المسألة، بالتعاون مع مجلس الإدارة، لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، البند المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)“.